

الجوانب المالية لكلية الدراسات العليا

إعداد :

البروفسور صديق احمد اسماعيل
البروفسور زين العابدين عبد الرحيم
البروفسور احمد حسن الجاك
الدكتور عبد الحفيظ محمد عبد الله
الأستاذ محمد يوسف مصطفى الوائثق
الأستاذة زينب الطاهر النيل

مقدمة :

تعتبر الدراسات العليا من المصادر الهامة لموارد الدخل المالي بالجامعة بالإضافة إلى دورها في التدريب والتأهيل والتنسيق على مستوى التعليم فوق الجامعي وتتعامل الكلية في موارد مقدرة وفق ضوابط محاسبية دقيقة مما يلقي عليها عبئا إداريا كبيرا . وتهدف هذه الورقة لتسليط الضوء على الجوانب المالية للدراسات العليا بصورة عامة وإبراز ما تتسم به من إيجابيات وأوجه قصور بهدف تحقيق المزيد من تجويد الأداء المالي وفي ذات الوقت الوصول إلى توصيات من شأنها إزالة أوجه القصور فيها .

تتطرق الورقة إلى ثلاثة محاور رئيسية هي :-

- 1- واقع حال الجانب المالي بكلية الدراسات العليا
- 2- أوجه قصور الجوانب المالية
- 3- التوصيات

1- واقع حال الجانب المالي بكلية الدراسات العليا :

1-1- مصادر تمويل الدراسات العليا :

تتكون مصادر تمويل الدراسات العليا من مصروفات الطلاب على النفقة الخاصة ومصروفات المبعوثين من الوزارات والمؤسسات المختلفة ومبعوثي الجامعات السودانية بما فيها جامعة الخرطوم، ومصروفات الطلاب الوافدين. مرفق رقم (1) يبين متوسط النسب المئوية لمصادر التمويل المختلفة بكلية الدراسات العليا . هذه المصادر في مجملها تشكل المورد الرئيسي لتمويل الدراسات العليا بالجامعة علماً بأن كلية الدراسات العليا ليس لها نصيب في الميزانية العامة للجامعة. وتتم تغطية منصرفات تسيير العمل فيها من مواردها الذاتية المتمثلة في نصيبها من المصروفات الدراسية (Tuition fees) بنسبة 50% ونصيبها من مصروفات درجات الدبلوم ودرجات دبلوم / ماجستير العلوم الإدارية وماجستير العلوم الرياضية بنسبة 10%.

1-2- تحديد مصروفات الدراسات العليا :

تحدد المصروفات الدراسية لطلاب الدراسات العليا وينظر في أمر تخفيضها بواسطة لجنة المصروفات بالجامعة بينما كانت في الماضي تحدد بواسطة مجلس كلية الدراسات العليا بالتشاور مع الكلية المعنية وقد وضعت هذه اللجنة فئات متفاوتة من المصروفات للكليات العلمية والكليات الأدبية من جهة ولل تخصصات المختلفة داخل ذات الكلية من جهة أخرى . وتجدر الإشارة إلى أن فئات المصروفات وأوجه صرفها فيما يتعلق باستحقاقات الإشراف قد تعدلت عدة مرات خلال السنوات من 1994م إلى 2000م واستمرت دون تعديل من عام 2001 وحتى اليوم . مرفق رقم (2) يوضح ذلك. ما جاء في الجدول المرفق عبارة عن المصروفات بصورة عامة إلا أن هنالك تفاوتاً في بعض الدرجات التطبيقية التي تطلب تكلفة أعلى ومثال ذلك الجيولوجيا، والكيمياء، والعلوم الرياضية، طب الأسنان وبعض درجات الهندسة والحاسوب . وكذلك الدرجات التطبيقية في مجلس الدراسات الطبية العليا. وكانت التعديلات الخاصة بالمصروفات تتم في المتوسط العام ، كل ثلاث سنوات إلا أنها في السنوات الأخيرة قد استمرت دون تعديل منذ عام 2001م.

1-3- توزيع دخل الدراسات العليا على الجهات المختلفة بالجامعة :

خطابات التسجيل لطلاب الدراسات العليا في مختلف الكليات تبين الكيفية التي يتم بها توزيع دخل مصروفاتهم الدراسية ولمختلف التخصصات كما هو مبين في المرفقات رقم (3) (أ) و(ب). تجدر الإشارة هنا إلى أن الزيادات التي طرأت على استحقاق الإشراف الأكاديمي وزيادة فئات ساعات التدريس لم تصاحبها زيادة مقابلة في الرسوم الدراسية (Tuition fees) الأمر الذي أدى إلى أن تظل أنصبة الكليات ونصيب كلية الدراسات العليا المتضمنة في ذلك البند كما هي بالرغم من زيادة الإشراف . ومما يلفت الانتباه أن الدرجات العليا في مختلف الكليات والتخصصات تتفاوت من حيث طبيعتها واحتياجات الدراسات التطبيقية فيها .

أوجه صرف نصيب كلية الدراسات العليا من مال الدراسات العليا :-

- 1- المساهمة في تغطية فرق ساعات التدريس بعد الزيادة التي طرأت عليها من 1.200 دينار إلى 3.000 دينار في الساعة) في السنوات الأخيرة .
 - 2- دعم بعض البرامج ذات الأهمية القومية والتي لا يغطي دخلها تكلفتها .
 - 3- دعم برامج التدريب في البحث العلمي بهدف ترقية كفاءة الطلاب البحثية .
 - 4- توفير متطلبات إعادة هيكلة كلية الدراسات العليا وإعادة تأهيل الكليات والمرافق ذات الصلة بالدراسات العليا مثلا مبنى الدراسات العليا بمجمع الدراسات الزراعية والبيطرية بشمبات ومبنى الدراسات العليا بمجمع الدراسات الطبية والصحية بالخرطوم .
 - 5- إنشاء المكتبات الرقمية بمكتبة السودان ومجمع الدراسات الزراعية والبيطرية والدراسات الطبية والصحية .
 - 6- دعم البنى التحتية للطلاب بالمجمعات من قاعات وتأثيث وأجهزة .
 - 7- المساهمة في تغطية بعض المتطلبات العاجلة لتسيير العملية التدريسية والبنى التحتية بالجامعة .
 - 8- بند منصرفات تسيير العمل الخاص بالجوانب الأكاديمية مثل اجتماعات المجالس واللجان الأكاديمية المتخصصة وتسيير العمل الإداري بالكلية .
 - 9- تسديد مستحقات بدل التنسيق لمنسقي برامج الدراسات العليا المختلفة .
 - 10- تحمل تكلفة رسوم الدراسات العليا للعاملين بالجامعة وأبنائهم وأزواجهم .
- هذا ولم تتوفر بيانات توضح أوجه صرف نصيب كل من إدارة الجامعة والكليات المختلفة من الإيرادات المالية للدراسات العليا المستحقة لها.

5-1 إدارة الجوانب المالية بكلية الدراسات العليا

تعكف الإدارة المالية بكلية الدراسات العليا على إدارة الجوانب المالية على النحو التالي :

1. تحصيل الرسوم الدراسية من الطلاب حسب ما هو مقرر .
 2. اعداد بيانات تسديد الطلاب لمصروفاتهم منذ بداية التسجيل وحتى تخرجهم بما في ذلك تسديد رسوم التمديد وإعادة التسجيل .
 3. استخراج وتوزيع الأنصبة للكليات والمستحقات للجهات المختلفة وفق ما هو مبين في استمارات التسجيل .
- صرف مستحقات الإشراف الأكاديمي بمعدل مرتين في الشهر وفقا للضوابط المتفق عليها.
- صرف استحقاقات ساعات التدريس .
- تسديد استحقاقات منسقي البرامج الدراسية والممتحنين وفقا للمطالبات الواردة والمعتمدة وبالفتات المتفق عليها .
- صرف مال البحث ومال الطباعة للمستحقين وفقا للضوابط المحددة في استمارة التسجيل .
- ضبط العمل الحسابي المتعلق بالمنصرفات اليومية والشهرية الخاصة بالكلية بعد اعتماد العميد ويتم ذلك وفق ضوابط اللائحة المالية للجامعة ويخضع للمراجعة بواسطة مراجع داخلي وخارجي هذا ولقد اشاد قسم المراجعة بالاداء المالي لكلية الدراسات العليا .

6-1 تجربتنا كلية الهندسة ومدرسة العلوم الإدارية في إدارة مال الدراسات العليا:

برزت خلال السنوات الخمس الماضية تجربتان لإدارة مال الدراسات العليا هي تجربة كلية الهندسة والعمارة وتجربة مدرسة العلوم الإدارية واللذان تمنا بتصديق من الإدارة العليا للجامعة استثناء عن النظام المركزي لإدارة المال بكلية الدراسات العليا . ومن سمات هاتين التجريبتين الآتي :

- 1- كل الإجراءات الأكاديمية والإدارية من تسجيل وتجميد وإلغاء وإعادة تسجيل إلخ بالإضافة إلى إجراءات الإمتحانات تتم في كلية الدراسات العليا كذلك اعتماد الإشراف بالنسبة لكلية الهندسة .
- 2- في حالة كلية الهندسة يتم تحصيل الموارد وصرفها داخل الكلية وفق ضوابط محاسبية ويحول نصيب الجامعة وكلية الدراسات العليا بنفس النسب المتفق عليها مع باقي كليات الجامعة على الرغم من اختلاف حجم الموارد المالية فيها .

في حالة مدرسة العلوم الإدارية فإن التحصيل يتم بكلية الدراسات العليا وتدفع مدرسة العلوم الإدارية استحقاقات الأساتذة وساعات التدريس من مواردها الذاتية مقدما مع استرداد الإشتقاقات من كلية الدراسات العليا وتسوية الحسابات لاحقا . علما بأن نصيب الدراسات العليا في حالة مدرسة العلوم الإدارية 10% ونصيب الجامعة 25% ونصيب المدرسة 65% .

تم في الكليتين زيادة المصروفات الدراسية بهدف زيادة الصرف على استحقاقات الأساتذة والصرف على البنيات التحتية ودعم العمل البحثي وتحسين بدل التنسيق (ورفع الإشراف في حالة كلية الهندسة) وحوافز الإمتحانات ورفع نسبة المكافآت الأخرى . ففي كلية الهندسة وصل استحقاق ساعات التدريس إلى 5000 ديناراً مقارنة مع 3000 ديناراً للساعة في باقي الكليات . علما بأن الزيادة في مدرسة العلوم الإدارية مدعومة من الدبلومات الوسيطة مرفق رقم (4) يوضح تفاصيل الصرف بكلية الهندسة .

وتعتمد تجربة مدرسة العلوم الإدارية في دعم الموارد المالية على زيادة مطردة في القبول لدرجات دبلوم / ماجستير إذ يصل عدد المقبولين في الدفعة أحيانا إلى 800 طالب وطالبة . ويتم تدريسهم عن طريق المجموعات وفي كل عام تجرى دراسة لعائد المجموعات - هذا ويتناقص إيراد الأساتذة بتناقص عدد الطلاب .

فإذا رغم إيجابيات هذه التجربة إلا أن هناك تحفظا أساسيا على الازدياد المطرد لأعداد المقبولين رغم محدودية عدد الأساتذة وما يمكن أن يحدث ذلك من أثر سلبي على الجودة النوعية للبرامج علما بأن أحد عوامل جاذبية تلك البرامج هو الإعتراف العالمي بالجودة النوعية وهو إنجاز للمدرسة وأساتذتها وللجامعة.

أما في كلية الهندسة والعمارة فإن زيادة الموارد المالية تركز على زيادة المصروفات واستحداث الدرجات الجاذبة واستقطاب المبعوثين من الجهات المختلفة للكلية لما لها من علاقات مهنية وإدارية بالمؤسسات الهندسية مما ساعد على زيادة الإيرادات وتحقيق الأهداف ويتميز نظامها بوضوح أوجه صرف نصيب الكلية .

إن العرض التوضيحي الذي قدمه كل من نائب عميد كلية الهندسة للشؤون الأكاديمية من ناحية وعميد مدرسة العلوم الإدارية من الناحية الأخرى يبين إيجابية التجربتين من حيث مساهمتهما في ترقية الأداء في البرامج الأكاديمية وتحسين مستوى الجوانب الإدارية في كليهما ودعم البنى التحتية والإستجابة للحاجات القومية وتكفي الإشارة إلى أن زيادة نصيب الأقسام - بكلية الهندسة - لدعم المعامل والموارد البحثية والكتب المنهجية تصل إلى 20% من جملة المصروفات للقسم الواحد مقارنة بأقسام الكليات الأخرى .

ورغم تلك الإيجابيات إلا أن تعميم التجربة على بقية الكليات قد لا يكون أمرا مواتيا مما يخلق تفاوتاً في استحقاقات ساعات التدريس في الكليات المختلفة وذلك نظرا لوجود العديد من الصعوبات منها ضعف الموارد لبعض الكليات وتفاوت الأجهزة الإدارية والبرمجية . وربما يكون من الأفضل استمرار كلية الدراسات العليا قيما على الموارد المالية للدراسات العليا مع تطوير نظم إدارة المال عبر اللجنة المالية للدراسات العليا التي يقترح إنشاؤها لاحقا في هذه الورقة ، لتنظيم العلاقة المالية مع الكليات من ناحية ومع إدارة الجامعة من ناحية أخرى والاستفادة من إيجابيات التطبيق .

المشاكل المتعلقة بالإيرادات:

وتتمثل في الآتي :

أ- على الرغم من أن كلية الدراسات العليا تعتبر جهة تنسيقية تنظم سير الدراسات العليا بالجامعة أكاديميا وإداريا وماليا إلا أنها تعتمد في ذلك على مواردها المالية الذاتية لمقابلة منصرفاتها المتعددة الأوجه إذ أنه لا يخصص لها نصيب محدد في الميزانية العامة للجامعة كباقي الكليات .

يعتمد دخل كلية الدراسات العليا على الطلاب الدارسين على النفقة الخاصة بصورة رئيسية وعلى الطلاب المبعوثين من الوزارات والمؤسسات المختلفة والجامعات السودانية بما فيها جامعة الخرطوم بدرجة أقل بما في ذلك الطلاب الوافدين وهم طلاب أجنبية على منح من وزارة التعليم العالي أصبحوا مؤخرا يعاملون معاملة الطلاب السودانيون بنفس الفئات خلافا لما كان معمولا به في السابق حيث كانت الرسوم الدراسية المقررة عليهم معادلة لتلك التي يدفعها الطلاب الاجانب كما أن مصروفات الطلاب الأجانب بالعملة الحرة تورد رأسا لحساب جامعة الخرطوم دون أن يكون لكلية الدراسات العليا أي نصيب فيها .

ب - تم تحديد مصروفات بعض البرامج دون دراسة لتكلفتها الحقيقية ونتج عن ذلك عجز في تغطية منصرفاتها ويبدو ذلك واضحا في البرامج بالمقررات والبحث وبعض البرامج ذات الصفة التطبيقية .

ب-المشاكل المتعلقة بمنصرفات مال الدراسات العليا:

- 1- عجز إيرادات بعض البرامج عن تغطية منصرفاتها أحيانا مما يتطلب تدخل من كلية الدراسات العليا لتوفير الدعم اللازم لها من مواردها الذاتية وينطبق ذلك على برامج ذات أهمية قومية أو برامج جديدة .
 - 2- عدم وضوح نسبة المال الذي تصرفه الكليات على البنية التحتية والأقسام - مما أدى لتذمر الأقسام - وهذا يدعو لمعالجة الأمر من خلال تحديد وتفصيل أوضح لأوجه صرف استحقاق الكليات (تجربة كلية الهندسة) .
 - 3- عدم توظيف استحقاق الكليات من مال الدراسات العليا لدعم البنيات التحتية الخاصة بالدراسات العليا في الكليات والأقسام المختلفة والاستفادة منه في الصرف على تسيير برامج البكالوريوس .
 - 4- عدم التزام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبعض الجهات الحكومية الممولة لتدريب منتسبيها بتسديد مصروفاتهم في الوقت المناسب مما يتسبب في تأخير دفعيات المشرفين مما ينعكس سلبا على الأشراف ويشكل عبئا إداريا وماديا على الإدارة المالية بكلية الدراسات العليا .
 - 5- تخفيض مصروفات الطلاب الأجانب بواسطة وزارة التعليم العالي يتسبب في عدة مشاكل إدارية ومالية للكلية .
 - 6- قرار معاملة طلاب المنح أسوة بالطلاب السودانيين رسوما وإشرافا أحدث انخفاضاً في استحقاقات المشرفين وقلل من أنصبة إدارة الجامعة وكلية الدراسات العليا والكليات .
 - 7- تتحمل كلية الدراسات العليا دفع استحقاقات المنسقين والممتحنين من نصيبها المحدود وفقا للضوابط والمطلوبات الواردة من الوحدات المختلفة غير أن تلك الاستحقاقات لازالت دون طموح القائمين عليها .
 - 8- تقوم بعض الكليات بالسماح بالدراسة والإمتحان للطلاب قبل سداد المصروفات واستخراج البطاقة مما يجعل الكلية غير قادرة على الإيفاء بمستحققات الدرجة .
- هذا وتعانى كلية الدراسات العليا من نقص كبير في عديد العاملين وتأهيل كوادرها مما يجعل العبء كبيرا على القسم المالي ويعوق عمليا تحصيل الإيرادات ودفع المنصرفات . كما تتصف الإدارة المالية بالعديد من أوجه الضعف إذ لازالت العملية الحسابية تعتمد على العمل اليدوي بدلا عن التقني علما بأن هنالك مجهود لإدخال التقنيات الرقمية وبرمجيات للتعامل المالي . كذلك تجدر الإشارة إلى محدودية وضيق مكاتب الإدارة المالية وضعف التجهيزات الأمنية لمكتب الخزينة بالكلية .

التوصيات:

1. أن يوكل لكلية الدراسات العليا إدارة موارد الرسوم الدراسية لطلاب الدراسات العليا بالجامعة وفقا للنظام الأساسي لكلية الدراسات العليا بالجامعة وذلك عن طريق لجنة تسمى اللجنة المالية للدراسات العليا يشكلها مجلس الكلية وتصبح لجنة استشارية له وتحكمها لائحة تنظم عملها ويناط بها الإشراف وتقديم النصح في كل الجوانب المالية .
2. العمل على مراجعة بعض برامج الدراسات العليا لتحديد مستوى جدواها حيث ان كثيرا منها لا تتركز على دراسة جدوى من مجلس الأبحاث ولقد وضحت الحاجة لمراجعة مكونات تلك البرامج وتكلفة تسييرها ومدى جاذبيتها ومواردها خلال الفترات السابقة بغرض الوصول إلى تكلفتها الحقيقية وإعادة النظر في الرسوم الدراسية وفق التكلفة الحقيقية للبرامج .
3. العمل على مراجعة تكلفة وعائد كل البرامج الحالية بهدف موازنة الأداء .
4. الالتزام باللائحة التي تحدد فئات ساعات التدريس واستحقاقات الإشراف والتنسيق والمكافآت بالكليات والمعاهد والمراكز بالجامعة مع ضرورة التزام الكليات بساعات التدريس الواردة في تفاصيل المقررات المجازة من مجلس الأساتذة .
5. تحديد أوجه صرف أنصبة الكليات وفق بنود مكتوبة يتفق عليها بين الكلية والدراسات العليا .
6. رغم إيجابيات تجربتي كلية الهندسة ومدرسة العلوم الإدارية إلا أن التعميم على بقية الكليات قد لا يكون ممكنا لوجود العديد من الصعوبات لتفاوت الاجهزة الإدارية والبرمجية وضعف الموارد في بعض الكليات وعليه ترى اللجنة استمرار كلية الدراسات العليا قيما على مال الدراسات العليا مع تطوير نظم إدارة المال كما ورد في مقترح اللجنة المالية وتنظيم العلاقة مع الكليات وصولا لبنود صرف محددة .

7. العمل على زيادة موارد الدراسات العليا باعتبارها أحد الروافد الرئيسية لموارد الجامعة المالية وذلك بالآتي :-

- التركيز على برامج الدراسات العليا الجاذبة استنادا على سوق العمل المحلي والعالمي .
- زيادة الرسوم الدراسية تمثيا مع الأوضاع المحلية والخارجية مع إعادة النظر في أسس توزيع الأنصبة .
- محافظة الدراسات العليا على حقها في تحديد رسوم برامج الدراسات لكل فئات الطلاب ، دون تدخل جهات أخرى داخل أو خارج الجامعة .
- توظيف مشاريع استثمارية ربحية بهدف دعم المسألة الأكاديمية.
- فتح نوافذ خارجية لترقية وتسويق برامج الدراسات العليا خارج الحدود تحت إشراف إدارة الجامعة ووفقا للوائح كلية الدراسات العليا .
- صرف موارد الدراسات العليا في أوجهها المعتمدة وفق توصيات اللجنة المالية المقترحة على أن يشمل ذلك المشروعات المستقبلية لكلية الدراسات العليا ويتم التنسيق مع إدارة الجامعة لتنظيم سحبها من حساب الدراسات العليا لحل ضائقتها المالية حتى لا يترتب عليه اضطراب في مقابلة اوجه الصرف المعتمدة .
- العمل على رفع القدرات التنظيمية والتقنية والإدارية والعلمية للكلية وذلك بهدف تجويد الأداء الاكاديمي والمحافظة على تميز الجامعة في مستوى الدراسات العليا وذلك بالآتي :
- العمل على إنشاء المبنى المقترح وزيادة استخدام العمالة المدربة واستخدام التقنية الحديثة .

شارك في التداول حول الورقة كل من :

- | | |
|-------------------------------------|--|
| 1/ البروفسور/ محمد عبد الغفار عثمان | كلية العلوم / جامعة الخرطوم |
| 2/ البروفسور ابراهيم احمد الحر دلو | كلية الآداب / جامعة الخرطوم |
| 3/ البروفسور عمر محمد الأقرع | كلية علوم التقنية |
| 4/ البروفسور مصطفى ادريس | إدارة البحث العلمي/جامعة الخرطوم |
| 5/ البروفسور الأمين أبو منقعة | معهد الدراسات الافريقية والاسيوية
جامعة الخرطوم |
| 6/ البروفسور اسماعيل الخليفة | معهد الدراسات والبحوث الإنمائية
جامعة الخرطوم |
| 7/ البروفسور احمد محمد الحسن | معهد الامراض المتوطنة / جامعة الخرطوم |
| 8/ البروفسور النعمة ابراهيم | كلية الهندسة / جامعة الخرطوم |
| 9/ البروفسور يوسف القرشي | كلية الدراسات العليا / جامعة الخرطوم |
| 10/ البروفسور عبد الرحيم السيد كرار | كلية الطب البيطري / جامعة الخرطوم |
| 11/ د. فدوى على عبد الرحمن | كلية الاداب / جامعة الخرطوم |
| 12/ د. أمال الخضر | |
| 13/ د. ابراهيم عبد السلام | كلية الانتاج الحيواني/ جامعة الخرطوم |
| 14/ د. عبد الله الخضر | لية التربية / جامعة الخرطوم |
| 15/ د. عباس يوسف | جامعة نيالا |
| 16/ د. مصطفى بابكر | معهد الدراسات والبحوث الإنمائية
جامعة الخرطوم |
| 17/ أ.حسن بشير | المعهد العالي للدراسات المصرفية |
| 18/ أ. معتمد محمد الامين | جامعة الاحفاد للبنات |

أكد التداول الكثير من النقاط التي وردت في الورقة مع بعض الاضافات التي نلخصها في الآتي :

- اولاً الجوانب الادارية
- إعداد استمارة تسجيل خاصة لكل درجة من الدرجات التي تقدمها الكلية يكون لها لون مميز وتحوي بنود للبيانات والمعلومات المناسبة لتلك الدرجة .
- مقترح بتصميم وتنفيذ دراسة تحليلية لعينة عشوائية من الرسائل بغرض تحديد مستوى الجودة والخروج بمؤشرات لمعالجة أسباب ذلك .
- عمل مطبقات وإتاحتها للطلاب عند التسجيل تبين خطوات إرشادية عن التسجيل وشروط القبول للدرجة .

- أن يتم إعلان قوائم الطلاب المسجلين بعد انقضاء فترة لاتزيد عن أسبوعين من تاريخ التسجيل وإرسالها لكلية الدراسات العليا للاعتماد .
- أهمية برمجة عقد اجتماعات المجالس المتخصصة في فترات لا تتجاوز ثلاثة أشهر لإجازة الدرجات
- الإسراع في تنفيذ خطة حوسبة العمل الإداري بالكلية وربطه بشبكة مع مواقع المجالس المتخصصة
- ثانياً الجوانب المالية :
 - ضرورة تحديد أنصبة للأقسام يكون منصوصاً عليها عند توزيع أوجه صرف المال بالكلية ومباشرة من كلية الدراسات العليا .
 - إعادة النظر فى رسوم الدراسة للطلاب الاجانب فالتكلفة الحالية أدت لإحجام الطلاب عن التقديم .
 - النظر فى أمر تخصيص رسوم الدراسة للوافدين من الأقطار الافريقية
 - إعادة النظر فى المصروفات وفق تكلفة حقيقية تأخذ فى الاعتبار مال البحث وزيادة استحقاق ساعات التدريس والإشراف
 - الموافقة على أن تكون الدراسات العليا هى الجهة المعنية بالرقابة والجودة الاكاديمية فقط وان إدارة المال يجب ان تركز لدى إدارة الجامعة.
 - ضرورة تنشيط وتكثيف الجهد لاستقطاب السودانيين العاملين بالخارج وفق نظام التسجيل الخارجى .
 - كلية الهندسة يمكنها مضاعفة الرسوم لأن معظم الطلاب مبعوثين من جهات قادرة .